«ستاندارد آند بورز» تثبت تصنيف «الخليج» عند+ BBB

قامت وكالة التصنيف الائتماني الرائدة على مستوى العالم – ستاندارد آند بورز – بتثبيت تصنيف بنك الخليج الائتماني على المدى الطويل عند المرتبة+ BBB ، مع نظرة مستقبلية إيجابية، وتعتبر هذه النظرة الإيجابية مؤشرا قويا على تحسن الوضع المالي للبنك، لاسيما في مجالي جودة الأصول والرسملة.

وبهذه المناسبة، صرح سيزار جونزاليس بوينو، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، قائلا: «إن تثبيت ستاندارد آند بورز لتصنيف بنك الخليج يعكس قوة رسملة البنك، معززة بالقدرة على حماية الأرباح قبل المخصصات، وسيحافظ البنك على النظرة التفاؤلية خلال الفترة المقبلة، مع توخي الحرص والتركيز على تميزنا في أعمالنا الأساسية، ومنها الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات».

وكان بنك الخليج قد استهل عام 2014 بنتائج قوية حققها خلال الربع الأول من العام، حيث أعلن عن صافي ربح بلغ 8,7 ملايين دينار، بزيادة نسبتها 10٪ مقارنة بمبلغ 7,9 ملايين دينار، خلال نفس الفترة من عام 2013، بينما تمكن من خفض القروض غير المنتظمة إلى 5,4٪، مقارنة بنسبة 6,5٪ في نهاية عام 2013.

سيزار جونزاليس بوينو

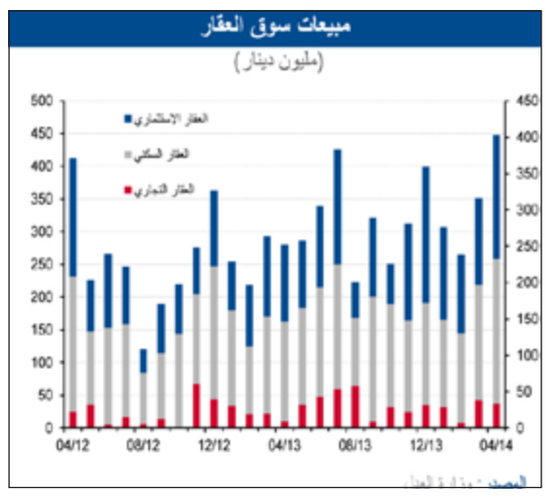

بلغت 447 مليون دينار

«الوطني»: 60٪ نمو المبيعات العقارية سنوياً.. أعلى مستوياتها بأبريل

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان قطاع العقار شهد نشاطا تاريخيا خلال شهر أبريل، مؤكدا بذلك قوة أداء سوق العقار منذ بداية العام 2014. حيث تظهر البيانات الرسمية للقطاع زيادة استثنائية في المبيعات العقارية خلال أبريل في كل القطاعات، ولاسيما في القطاع السكني. فقد ارتفع إجمالي المبيعات العقارية بواقع 60٪ على أساس سنوي ليصل الى 447 مليون دينار، متخطيا بذلك مبلغ 400 مليون دينار للمرة الثانية خلال أقل من عام واحد.

وبين التقرير ان قيمة المبيعات في القطاع السكني بلغت 220 مليون دينار في أبريل، بزيادة بلغت 45٪ سنويا. وعلى الرغم من انخفاض عدد الصفقات بواقع 20٪ على أساس سنوي ليصل عددها الى 476 صفقة، إلا أن ذلك الانخفاض قد قابله ارتفاع في متوسط قيمة الصفقة الواحدة بواقع 80٪ على أساس سنوي. وقد ساهمت إحدى الصفقات الضخمة التي بلغت قيمتها 40 مليون دينار في ارتفاع أرقام المبيعات. ومن الجدير بالذكر أنه رغم قوة النمو السنوي، إلا أن عدد الصفقات قد انخفض على أساس سنوي خلال الأشهر القليلة السابقة، الأمر الذي يعكس الانخفاض في عدد الوحدات السكنية المتوافرة في السوق. ومن ناحية المناطق، فقد استحوذت محافظة الأحمدي على 38٪ من الصفقات، لتستمر بذلك في احتلال الصدارة، تبعتها محافظة مبارك الكبير بحصة بلغت 25٪. وقد شكلت القسائم 58٪ من ليصل الى 186 صفقة بحلول نهاية أبريل، ما أدى الى ارتفاع متوسط حجم الصفقة الواحدة بواقع 50٪ على أساس سنوي ليصل الى 1,019 دينار. وقد شهد القطاع اتمام ثلاث صفقات ضخمة، جاءت جميعها من القسائم في منطقة السالمية، حيث بلغ إجمالي تلك الصفقات 23 مليون دينار.

وقد شكلت المباني الكاملة 46٪ من إجمالي الصفقات في قطاع الاستثمار. وتبعتها الشقق الفردية التي شكلت 38٪ من إجمالي الصفقات، والتي كان معظمها في منطقة المهبولة، ثم القسائم التي شكلت حصتها نسبة 15٪. وارتفعت مبيعات القطاع التجاري بواقع ثلاثة أضعاف مبيعات العام الماضي لتصل الى 37 مليون دينار في أبريل، حيث تم تسجيل 12 صفقة بلغت قيمة كل منها أكثر من 7 ملايين دينار. وتعتبر طبيعة المبيعات الشهرية في هذا القطاع متقلبة، ففيما شهد القطاع ركودا في النشاط خلال أول شهرين من العام 2014، إلا أن شهري مارس وأبريل قد أكدا استعادة النشاط قوته.

وفي ما يخص بنك الائتمان الكويتي، فقد بلغت قيمة القروض المقررة 30 مليون دينار خلال شهر أبريل، مسجلة انخفاض بواقع 17٪ عن عام مضى.

وقد شهد العام الماضي نشاطا كثيفا، إلا أن التباطؤ الذي شهدته البضعة أشهر الأخيرة قد يكون نتيجة تباطؤ عملية توزيع الأراضي السكنية. وقد بلغت قيمة القروض المنصرفة 20 مليون دينار.

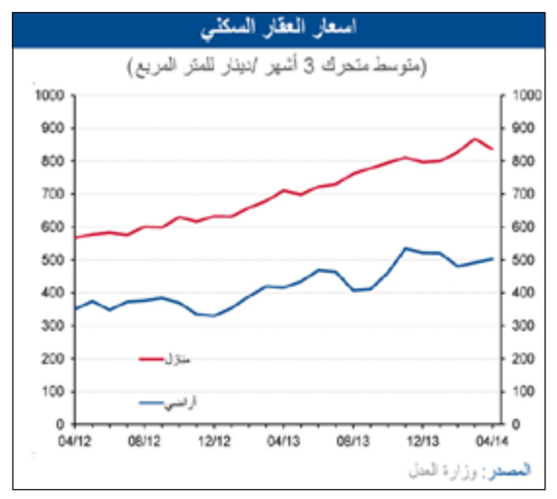

تخطت 400 مليون دينار للمرة الثانية في أقل من عام واحد

كل صفقات القطاع السكني في أبريل مقارنة بالمباني الجاهزة (البيوت). وقد جاءت 23٪ من صفقات القسائم في مدينة صباح الأحمد البحرية تتبعها منطقتي أبو فطيرة والفنيطيس اللتان شكلتا معا 20٪ من الصفقات.

وقد استقرت مبيعات قطاع الاستثمار عند 189 مليون دينار في أبريل، مسجلة ارتفاع بواقع 63٪ على أساس سنوي. كما شهد القطاع ارتفاعا طفيفا في عدد الصفقات بواقع 2٪ على أساس سنوي

عموميتها لم توزع أرباحا عن 2013

«كميفك» تطفئ خسائرها بـ 14 مليون دينار

محمود فاروق

وافقت الجمعية العمومية لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» على إطفاء خسائر الشركة بما يقارب من 14,245 مليون دينار، من خلال علاوة الإصدار البالغة 1,157 مليون دينار والاحتياطي القانوني 6,707 مليون دينار و6,379 مليون دينار من الاحتياط العام. كشف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «كميفك» حامد الصانع عن توجه الشركة إلى طرح أداة جديدة للتداول الإلكتروني خلال العام الحالي، وهي خدمة التداول عبر الهواتف الذكية وذلك في إطار توجيه استراتيجية الشركة في خدمة التداول الإلكتروني إلى نهج سلس يسهل على المستخدم التعامل معه في جميع اجهزة الاتصالات «اجهزة الحاسب الآلي والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية» لافتا إلى ان الشركة ستواصل في 2014 الاحتفاظ بفلسفة استثمارية عملية تستهدف الأصول ذات المخاطر والمكاسب المناسبة وذلك سعيا إلى مواصلة البحث عن الفرص القيمة التي من شأنها ان تحقق أهداف العملاء الاستثمارية.

وقال الصانع في كلمته على هامش الجمعية العمومية التي عقدت بحضور 85,26٪، ووافقت على عدم توزيع أرباح عن 2013، ان الشركة تسعى إلى تقديم منتجات مبتكرة واستراتيجيات مناسبة لجميع العملاء على المستويين المحلي والإقليمي كما يتم دوريا بحث طرح أدوات مالية جديدة مع الهيئات المختصة لابتكار وتقديم أدوات استثمارية جديدة للعملاء مشددا على ان الشركة تسعى إلى هذا الهدف تماشيا مع ما تتمتع به الشركة من ادارة مستقرة للأصول وعلاقاتنا الوطيدة مع شركائنا الاستراتيجيين الإقليميين. وقال ان الشركة استطاعت ان تتحول من الأداء السلبي نتيجة الأزمة المالية إلى اداء إيجابي، حيث حققت إيرادات بلغت 5,9 ملايين دينار وذلك بفضل تحسن الأنشطة الاستثمارية وخفض تكاليف مما ساهم في تحقيق أرباح صافية بمقدار 1,2 مليون دينار، لافتا إلى ان عمليات الوساطة المالية سجلت نموا في الإيرادات وحصتها السوقية حيث سجلت إيرادات الدخل من العمولات مليوني دينار بارتفاع نسبته 36٪ بمقارنة بالعام الماضي الذي بلغت 1,5 مليون دينار وذلك بما يمثل ما نسبته 33,5٪ من اجمالي إيرادات الشركة.وأضاف الصانع ان الإيرادات المحققة من الشركات الزميلة تحسنت، حيث بلغت 570 ألف دينار لتشكل 9,5٪ من اجمالي الإيرادات موضحا ان الأداء الإيجابي للسوق انعكس على الشركة حيث حققت 511 ألف دينار والتي بلغت فيه 171 ألف دينار أما استثمارات كيمفيك فلقد سجلت أرباحا 635 الف دينار مقارنة بخسائر بلغت 425 الف دينار في العام الماضي.

من جانب آخر، وافقت الجمعية العمومية على جميع بنود جدول الأعمال وفي مقدمتها عدم توزيع أرباح للمساهمين وتفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع 10٪ من الأسهم والموافقة على تقريري مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات.

حامد الصانع متحدثا خلال الجمعية العمومية (محمد هاشم)

تطرح خدمة التداول عبر الهواتف الذكية وأدوات مالية بالتعاون مع هيئات مختصة

«لندن والشرق الأوسط»: تمويل بـ 15 مليون دولار لـ «فيرجن»

أعلن بنك لندن والشرق الأوسط، أنه قام بترتيب عملية تمويل بقيمة 15 مليون دولار لشركة فيرجن موبايل الشرق الأوسط وأفريقيا، المجموعة المشغلة للشبكة الافتراضية للهواتف المتنقلة التي ستطلق خدماتها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وستستخدم شركة فيرجن موبايل الشرق الأوسط وأفريقيا التمويل لتعزيز نمو الشركة في منطقة الخليج وترسيخ مكانتهاكمشغل للشبكة الافتراضية للهواتف المتنقلة. هذا وتشمل الاتفاقية عددا من الدول منها عمان والأردن والمملكة العربية السعودية وماليزيا وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى التوسع إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في مراحل لاحقة. وقال مدير أسواق المال الإسلامية لدى بنك لندن والشرق الأوسط، مسعود جانكيه: «يشهد قطاع الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط نموا ملحوظا، خاصة في ظل استثمارات البنية التحتية التي تقوم بها دول الخليج العربي، والتي يصاحبها نمو في خدمات الشبكات الافتراضية للهواتف المتنقلة. وتعد فيرجن موبايل الشرق الأوسط وأفريقيا رائدة في هذا المجال. ويسلط دور بنك لندن والشرق الأوسط في هذه العملية الضوء على أهمية أدوات التمويل الإسلامي، وقدرة البنك على تنفيذ صفقات عبر مناطق جغرافية مختلفة». ومن ناحيته قال مدير علاقات المستثمرين لدى بنك لندن والشرق الأوسط، وليد العمر: «تساهم هذه العمليات في تعزيز مكانة بنك لندن والشرق الأوسط كحلقة وصل بين المملكة المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة في ظل العلاقات القوية التي يملكها بنك لندن والشرق الأوسط في المنطقة، وقاعدة مساهميه القوية في المنطقة ومنهم بنك بوبيان والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في الكويت ومجموعة عارف الاستثمارية». وقال الرئيس التنفيذي لدى شركة فيرجن موبايل الشرق الأوسط وأفريقيا، مايكل فينتر: «يسرنا تعزيز علاقتنا مع جهة تمويلية مثل بنك لندن والشرق الأوسط، الذي مكننا من استكمال اتفاقية المرابحة بنجاح. إننا نواصل العمل على تطوير أعمالنا والاستثمار في الفرص التي تحقق النمو. وسيساهم هذا التمويل من بنك لندن والشرق الأوسط في تحقيق النمو المطرد في المستقبل. نحن سعداء أن الموافقة على التمويل قد تمت بنجاح بعد عملية فحص دقيق ناف للجهالة قام به بنك لندن والشرق الأوسط، شمل النواحي القانونية والمالية، الأمر الذي يعكس الثقة في عمليات فيرجن موبايل الحالية والمستقبلية».

إعلان دعوة

شركة المعادن والصناعات التحويلية ش.م.ك.

يسر مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية (ش.م.ك.) دعوة المساهمين الكرام لحضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في 2013/12/31، وكافة بنود جدول الأعمال والتي تقرر إنعقادها يوم الثلاثاء الموافق 2014/06/17، الساعة 10.30 صباحاً، في مقر وزارة التجارة والصناعة – مجمع الوزارات – قاعة (ب).

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

- سماع كلمة رئيس مجلس الإدارة / تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
- مناقشة واعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
- الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة المباشرة والغير مباشرة.
- تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية استخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/2013/6).
- الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونياً أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد نوع تلك السندات وقيمتها الإسمية وسعر الفائدة وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
- إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
- إعادة أو تعيين مراقبي حسابات الشركة (مكتب البزيع وشركاهم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

- شطب إدراج الشركة بسوق الكويت للأوراق المالية.

على السادة المساهمين الكرام أو موكليهم الراغبين بحضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – في مقرها الكائن بشرق – شارع الخليج العربي – برج أحمد، الدور الخامس لإستلام بطاقات الحضور وإستمارات التوكيل وذلك خلال الدوام الرسمي.

للإستفسار والمراجعة يرجى الإتصال على هاتف رقم: 24577772/3 داخلي: 111 الخاص بإدارة الشركة

مع تحيات
مجلس الإدارة

MRC
Environmentally Committed

www.mrckw.com

الانتهاء منها خلال 6 أشهر

«التبريد» تباشر توسعة مصنعها لزيادة الطاقة الإنتاجية 30٪

أعلنت شركة صناعات التبريد والتخزين عن الانتهاء من إجراءات ترخيص توسعة وتطوير مصنعها الحالي وتطوير خطوط الانتاج، حيث باشرت الشركة بعمليات البناء والتي من المتوقع ان تنتهي خلال 6 شهور، الامر الذي من شأنه أن يساعد على زيادة الطاقة الانتاجية الحالية للمصنع بنسبة 30٪.

وقال مدير العمليات في الشركة م. محمد نظمي ان خطوة تطوير المصنع تأتي بعد أن انتهت مؤخرا من الحصول على التراخيص اللازمة لتطوير الارض الممنوحة لها من قبل هيئة الصناعة والتي تبلغ مساحتها الاجمالية 20 ألف متر مربع، مما سيساعد في تغطية احتياجات السوق المحلي والخارجي بشكل يتناسب مع حجم النمو المتوقع لهذه الاسواق.

ولفت نظمي الى ان الشركة مستمرة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية التي تهدف بصورة مباشرة الى تطوير اداء المصنع وتحقيق نتائج مرضية للمساهمين مشيرا الى ان خدمات ما بعد البيع المتميزة التي سعت الشركة لتطويرها خلال الفترة الماضية اضافة الى جودة القطع المستخدمة في التصنيع هي السبب الرئيسي لزيادة اقبال الافراد والوزارت والشركات على منتجات الشركة.

واشار الى ان الشركة استطاعت ضمن كوادرها المتميزة زيادة مبيعات القلل بنسبة 25٪ والمبيعات المباشرة والخارجية بنسبة 20٪ مؤكدا على ان الشركة اتبعت سلسلة من الاجراءات الفنية لزيادة مبيعاتها اهمها زيادة كفاءة منتجاتها للتتناسب مع اصعب الظروف المناخية في الخليج اضافة الى استخدام مواد مقاومة للصدأ لتوفير حماية عالية في المناطق القريبة من البحر.

محمد نظمي